

مفهوم السيادة الوطنية في ظل العولمة

جمال بن مرار، أستاذ مساعد "أ"
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة جامعة الجيلالي بونعامة،
خميس مليانة، الجزائر

الملخص:

يتناول المقال موضوع مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية، بهدف فهم الرهانات العلمية التي تحيئ بالمفهوم والإحاطة بالتطورات البحثية، واستيعاب طبيعة الصعوبات التي تعترض مآل المفهوم السيادة في إطار التحولات والتغيرات الدولية والإقليمية وبروز ظواهر تكبح السيادة الوطنية للدول منها ظاهرة العولمة، حيث الدولة حسب المفهوم الواقعي الكلاسيكي هي فاعل واحد ووحيد في العلاقات الدولية، ومع التطورات الحاصلة في المجال التقني والعلمي والتطور التكنولوجي برزت فواعل على الساحة الدولية تنافس الدولة في كثير من الوظائف التي كانت تعتبر ضمن اختصاص الدولة ولا تقبل الدولة التنازل عنها؛ فمن هذه الفواعل: الشركات العابرة للحدود أو فوق قومية، المنظمات غير حكومية، المنظمات الحكومية، ظاهرة العولمة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، تبييض الأموال.

إن المتتبع للأحداث يرى أن العالم أصبح في ظل الثورة الإعلامية والاتصالية والتقنية وخاصة الانترنت، أصبح كقرية صغيرة وهو ما أثر بطريقة أو أخرى على السيادة ما جعلها مجالاً للصراع داخل الدولة الواحدة، بل أصبح وضع الدولة يتأثر كثيراً على الصعيد الدولي بالشكل الذي تمارس فيه السيادة داخل هذه الدول من خلال التدخلات المباشرة أو غير مباشرة، وهذا ما يطرح مآل السيادة ومستقبل السيادة من خلال إيجاد مفهوم جديد للسيادة وفق منظور يحافظ على أركان الدولة وبقيائها واستمرارها، لأن السيادة والدولة متلازمان ومتكاملان وهما وجهان للعملة واحدة.

الكلمات المفتاحية:

السيادة - العولمة - الدولة - الشركات المتعددة الجنسيات - المنظمات غير حكومية - العلاقات الدولية.

Abstract:

L'article traite le concept de souveraineté selon les variables internationales, dans le but de comprendre les enjeux scientifiques, conceptualisés et de prendre en compte les développements de la recherche et de comprendre la nature des difficultés qui entravent le concept de

souveraineté, dans le cadre des transformations et des changements internationaux et régionaux et l'émergence des phénomènes qui inhibent la souveraineté nationale des Etats, Là où l'état selon la théorie du réalisme classique est un seul et unique acteur dans les relations internationales, et avec les développements dans le domaine du développement technique et scientifique et technologique est apparu sur l'arène internationale en concurrence avec l'Etat dans bon nombre des fonctions qui relèvent de la juridiction de l'Etat ; et L'État n'accepte pas de les abandonner. Certains d'entre eux sont :

les entreprises transfrontalières ou transnationales, les ONG, les organisations gouvernementales, la mondialisation, le terrorisme, le crime organisé, le blanchiment d'argent. par le progrès technologique surtout l'Internet, le monde est devenu un petit village .Au contraire, le statut de l'État est fortement affecté au niveau international dans la manière dont la souveraineté est pratiquée dans ces pays par des interventions directes ou indirectes, Cela soulève la question de la souveraineté et d'élaboré un concept nouveau et une autre définition de la souveraineté qui reflète la réalité et les enjeux internationaux.

Mots clés :

Souveraineté - mondialisation – Etat – Multinationales - Organisations Non Gouvernementales - Relations Internationales.

مقدمة:

إن العالم يشهد تغيرات هيكلية و تطورات قيمة متسارعة، من خلال التداخل والتأثير البين والواضح بين العوامل الدولية الخارجية والعوامل الداخلية، وفي ضوء جميع هذه التداخلات والتغيرات التي تطرحها سيادة الدولة ، فقد أثبتت عدة تساؤلات عن مفهوم السيادة (منذ صلح وستفاليا 1648) ودور الدولة ومصيرها كمؤسسة سياسية وقانونية وكجهاز سلطة وإدارة في ظل هذه المستجدات، وهذا ما يمثل جوهر التفكير. ولقد تعددت الأطروحات وتنوعت إلى حد أن تناقضت حول موضوع الدولة في خاصية جوهرية تنفرد بها وهي السيادة، ففي ظل العولمة وغيرها من الفواعل، مازال الجدل مستمرا بين تلك الاتجاهات، فمن القائل بتراجع دور الدولة وضمحل مفهوم سيادة الدولة " كينشي أو ماهي – نهاية الدولة القومية-"، إلى قائل بأن الدولة سوف تستمر في أداء أدوارها ووظائفها بطرق وأساليب جديدة، وأن الأمر لا يتصل بتراجع دورها وإنما يتحدد في إعادة تعريفه وتحديد مكوناته على ضوء ما يشهده العالم من تطور (البنك الدولي في طبعته العشرين في مطالبته بالمزيد من الدولة)، إذ تدفع هذه التغيرات الدولة باتجاه جديد في العلاقة للتكيف والتأقلم مع التغيرات الجديدة والتي تتجاوز حدودها الوطنية نظرا لتغلغل والانتشار الواسع لتلك الظواهر العابرة للحدود الإقليمية.

لقد ارتبط مفهوم السيادة منذ نشأته بظهور الدولة القومية في العصور الوسطى، وهو لصيق بها يعني لا سيادة بدون دولة، إذ عرف هذا المفهوم عدة تطورات وبرغم ذلك ظلت سيادة الدول من مؤشرات القوة والمكانة لكنها تغيرت مؤخرًا، وعليه نطرح الإشكالية الآتية: كيف أثرت العولمة على مفهوم السيادة الوطنية؟ وللإجابة عن ذلك سيتم تناول موضوع الدراسة وفق مايلي:

أولاً: السيادة وتطورها التاريخي:

أ. مفهوم السيادة:

إن السيادة هي أحد المفاهيم الأساسية في علم الساسة، فقد أثار المصطلح نقاش وجدل، ويستعمل بصورة متعددة، وتعني وجود في كل دولة مستقلة سلطة نهائية، وهذه السلطة هي العليا في كل الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية.

إن تعريفات السيادة كثيرة، وهي تتعدد حسب المنطلقات الفكرية و لظروف المحاطة بظهور التعريف السيادة، فمصطلح السيادة بالإنجليزية Sovereignty كلمة مشتقة من اللفظ اللاتيني Superanus ومعناه "السمو" و"الأعلى"، وأول من استعمل الكلمة هو "جون بودان" J.Bodin (1530-1596) في كتابه "الكتب الستة للجمهورية وهو أول مفكر يؤلف نظرية متناسقة عن السيادة، ويعرف السيادة بأنها: "السلطة العليا فوق المواطنين والرعايا والتي لا تقيد بقانون"¹، أما "ستارك" عرف السيادة: "بأنها البقية التي تملكها الدولة في نطاق الحدود التي يرسمها القانون الدولي"². أما "دوقي" ينتقد فكرة السيادة بقوله: "السيادة لا تلي متطلبات القانون الدولي المعاصر وذلك لأنها لا تتفق واتجاهاته"³.

وأما الأستاذ "ورج سال" بعد انتقاده لفكرة السيادة، قد استخلص أن الذي يقوم مقامها هي فكرة الاختصاصات، والمهمة الرئيسية للقانون الدولي تتجه نحو إعطاء الاختصاص لأشخاصه وتقسيمها بينهم.⁴

كما حدد "جون أوستين" (1790-1859) نظرية السيادة (وهو من رواد النظرية الكلاسيكية) على أساس أن الدولة نظام قانوني فيه سلطة عليا تتصرف بوصفها المصدر النهائي لقوة⁵، ولقد تطورت المفاهيم المعنية بالسيادة وكذلك أشكال السيادة في ظل تطور التغيرات الحاصلة في المجتمع

¹ -الصادق الشيباني، أزمة الديمقراطية المعاصرة، (القاهرة: طبع بمطابع الشروق، د س ن)، ص.50.

² - حسن عبد الله العابد، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، (الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، 2009)، ص.55.

³ - نفس المرجع، ص.55.

⁴ - نفس المرجع، ص. 57.

⁵ - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، ج. 2، ط.1991)، ص.163.

من الناحية الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، مما أثر تأثيراً بالغاً في مفهوم الدولة ككل ومن ثم السيادة.

وترجع سيادة الدولة أساساً إلى مبدأ هام يحكم العلاقات بين الدول، منذ تكوين الجماعة الدولية في شكل دول، وأصبحت السيادة إحدى الركائز والدعائم الأساسية لقانون الدولي العام¹، فحسب "توماس فرونك": تعد السيادة تاريخياً العامل الأساسي في العلاقات الدولية².

إن مبدأ السيادة كان ولا تزال أحد مقومات الأساسية التي تقوم عليها نظرية الدولة، وبذلك مصطلح السيادة مرادف لمصطلح الدولة في السياسة الدولية، فلا سيادة بدون دولة ولا دولة بلا سيادة.

أما الموسوعة السياسية فتعرف السيادة على أنها: "السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة وميزة الدولة الأساسية الملازمة لها، والتي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز إصدار القوانين والتشريعات، والجهة الوحيدة المخولة بمهمة حفظ النظام، والأمن، وبالتالي المحتكرة الشرعية الوحيدة لوسائل القوة، ولها حق استخدامها لتطبيق القانون"³.

وعليه فإن السيادة: هي السلطة المطلقة الغير المحدودة، التي تمارسها الدولة على رعاياها، وعلى جميع المنظمات التي يكونها الرعايا داخل الدولة⁴.

ب. خصائص السيادة:

من هذه التعاريف يمكن استنتاج مجموعة الخصائص التي تتصف بها السيادة الدولة هي:

- 1 - السيادة مطلقة : بمعنى أنها الشرعية العليا التي لا توجد أية سلطة فوقها في سن القوانين.
- 2 - السيادة شاملة: أي تطبق على جميع المواطنين في الدولة ورعاياها وكذا المنظمات المتواجدة داخل حدود الدولة.
- 3 - السيادة لا يتنازل عنها: بمعنى أن الدولة لا تستطيع التنازل عن سيادتها، فالدولة، و السيادة متلازمان، ومتكاملان.
- 4 - السيادة دائمة: حيث السيادة قائمة طالما الدولة موجودة، بصرف النظر عن تغيير الأشخاص الذين يمارسون هذه السلطة، أي أن السيادة تدوم بدوام قيام الدولة، فإذا توقفت السيادة كان معنى ذلك نهاية الدولة.

¹ - محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص ص. 48-49.

² - منذر الشاوي، فلسفة الدولة، (بغداد: الذاكرة للنشر و التوزيع، ط.2، 2013)، ص. 558.

³ - حسن عبد الله العابد، مرجع سابق، ص. 59.

⁴ عبد الغني البسيوني عبد الله، النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي)، (الإسكندرية: منشأة الإسكندرية: 1991)، ص. 53.

5 - السيادة غير قابلة للتجزئة: لأن السيادة تتضمن عدم المشاركة والتقسيم، فلا يمكن أن يكون هناك أكثر من سيادة واحدة في الدولة.

ج. مظاهر السيادة:

السيادة الداخلية والسيادة الخارجية هما في الحقيقة، كما يرى الأستاذ "كاره مالبر" وجهان لسيادة واحدة، فلا وجود إذن لسيادتين متميزتين فكلاهما يعنيان، في الواقع، وجود سلطة لا تعلو عليها أية سلطة أخرى، فالسيادة الخارجية يقول الأستاذ "كاره مالبر"، ليست شيئاً آخر، غير التعبير تجاه الدول الأجنبية عن السيادة الداخلية لدولة، وفي المقابل فإن السيادة الداخلية غير ممكنة بدون السيادة الخارجية؛ فالدولة التي تخضع بشكل أو بآخر لدولة أجنبية لا تملك سلطة ذات سيادة في الداخل".¹

ثانياً: أهم نظريات السيادة:

1 - النظريات التقليدية للسيادة : يمثلها كل من "جون بودان" و"جون أوستين" يقولون بالسيادة المطلقة، فيعتبرها "ج . بودان" بأنها السلطة العليا على المواطنين والراعي والتي لا تخضع لقوانين²، أما نظرية المفكر الانجليزي "ج . أوستين" تقوم على فكرة القانون الطبيعي ومفادها أن الحاكم يكون فوق الجميع يفرض طاعته على الجميع.

2 - النظريات الحديثة للسيادة:

1- مبدأ سيادة الأمة: يمثلها "جون جاك روسو"، أوضح في مؤلفه "العقد الاجتماعي"، "إن السيادة عبارة عن ممارسة لإرادة عامة، وأنها ملك لأمة جمعاء - باعتبارها وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها- وليست ملكاً لحاكم، ولهذا فإن سيادة الأمة Souveraineté Nationale وحدة واحدة غير قابلة لتجزئة ولا يمكن التصرف فيها أو التنازل عنها، والأمة وحدها هي المالكة لها".³

2- مبدأ سيادة الشعب: يتماشى هذا المبدأ مع النظام الديمقراطي المباشر، إذ يكون لشعب حق ممارسة السلطة بنفسه، ولكل فرد من أفراد الشعب جزء من السيادة"⁴، ومفهوم سيادة الشعب يرجع إلى "ج.ج. روسو" الذي أعلن أن السيد هو الشعب Le Souverain est le Peuple ومصدر السيادة عند "روسو" هو العقد الاجتماعي - عقد الأفراد فيما بينهم- لغرض إنشاء المجتمع المدني، ومن هذه اللحظة يبدأ مفهوم السيادة الشعبية في الظهور والعمل".⁵

¹ - عبد الهادي عباس، السيادة، (دمشق: دار الحصار لنشر و التوزيع، 1994)، ص.38.

² - الصديق الشيباني، مرجع سابق، ص. 56.

³ - حسن عبد الله العابد، مرجع سابق، ص. 60.

⁴ - نفس المرجع، ص. 61.

⁵ - نفس المرجع، ص. 61.

3 - النظرية المعاصرة للسيادة: والتي يمثلها "ألن توفلر" وهو يرى أن الدولة ستفقد سيادتها بشكل تساوى فيه الدول القوية والدول الضعيفة على السواء، وتبحث النظرية في سيادة الدول، وهل ستبقى السيادة العنصر الأساسي في العلاقات الدولية؟

يرى من الباحثين خاصة "جرسون جيلس" "Gherson Giles": "أن السيادة أصبحت مرنة أو معدومة أحياناً، ففي عالم اليوم، في مجالي السياسة والاقتصاد، فإن من الصعب إبقاء السيادة بعيدة عن دوامة الولايات المتحدة الأمريكية".¹

أما الباحث "تريمبل فيليب" "Trimble Philip" في بحثه "العولمة والمؤسسات الدولية وتآكل السيادة الوطنية والديمقراطية": أنه نتيجة لممارسات متخذي القرار أصحاب السلطة في المنظمات الدولية يحدث انخراط في جوهر السيادة الوطنية، وسوف يستمر هذا الانخراط بزيادة إجراءات العولمة في القرن الحالي والقادم".²

أما "فولر جراهام" "Fuller Graham" يؤكد أن الدولة محاصرة في كل مكان وسيادتها تتعرض من الأعلى، من قبل قرارات الأمم المتحدة، بخصوص حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية، وتتعرض لتدمير من الداخل من خلال المطالب الشعبية بالحصول على المعلومات.³

وهناك من المفكرين "باربر بنجاما" "Barber Benjamin" الذين يطرحون تناقص السيادة وتآكلها ومحاصرتها، وكما يبين الباحث أن التطورات التي شهدتها النظام الدولي، قد نالت من مفهوم السيادة الوطنية، في وجهيها الداخلي والخارجي، إلا أن السيادة بقيت أهم معيار يحكم العلاقات الدولية".⁴

- نقد نظرية السيادة "هارولد لا سكي":*

يقول "لا سكي" أن قيام الدولة وفق الظروف التاريخية التي أحاطت بنشوء القومية في أوروبا نتيجة النزاع الديني في القرن السادس عشر، وأما في القرن العشرين قد تخطى هذه الظروف وهناك ظروف تاريخية مخالفة تستدعي النظر في ماهية السيادة، إذ يقول: "إذا كنا نريد نظرية للالتزام السياسي مناسبة من

¹ - أحمد الرشدي، التطورات الدولية و مفهوم السيادة الوطنية، (القاهرة: سلسلة الحوار العلمي قسم العلوم السياسية، ص.9.

² - محمد عبد المعز نصر، في النظريات و النظم السياسية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981)، ص.443.

³ - نفس المرجع، ص.444.

⁴ - نفس المرجع، ص.446.

*لا سكي هارولد جوزيف (1893-1950): مفكر سياسي اقتصادي بريطاني، درس و تخرج من جامعة أوكسفورد سنة 1912، شارك في سياسة الحزب العمال البريطاني من سنة 1936، من أشهر مؤلفاته: دراسات في مشكلة السيادة، السلطة في الدولة الحديثة الشيوعية، القومية و مستقبل الحضارة، الحرية في الدول الحديثة. - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ج.5، ط.2، (1990)، ص ص. 383-384.

الوجهة الأخلاقية يجب علينا أن نعالج المشكلة من زاوية مختلف، ففي الحضارة المبدعة ليس المهم هو قيام الدول المنفصلة كعرض من الأعراض التاريخية ولكن المهم هو الحقيقة العلمية التي نشاهدها في تشابك العالم واعتماد دوله على الأخرى، فالوحدة الحقيقة للولاء هي العالم والتزام الطاعة الحقيقي هو للمصلحة إخواننا من البشر.¹

"ومن ثم قيام الدولة المستقلة صاحبة السيادة خطر من الناحية العالمية على رفاهية الإنسانية، وان زوال سيادة الدولة ليعد شرطاً أساسياً لا يمكن بدونه للدول أن تستمتع بحياة يسودها العقل، كما أن قيام حكومة عالمية أمر جوهري في أي مشروع يهدف لتحقيق رفاهية البشر، وينبغي ألا تترك الدول المستقلة ذات السيادة لتحل مشاكلها عن طريق الحرب ففي هذا خيانة للعقل الذي يميز الإنسان من سواه."² فهو يفرق بين الحكومة والدولة وأن مشكلة السيادة الداخلية تظهر في مباشرة الحكومة لسلطاتها، وبذلك يقرر "لا سكي" أن تكون الدولة من الناحية الداخلية دولة مسؤولة، وينكر ما ذهب إليه "بودان" في أن سيادة الدولة مطلقة غير مسؤولة أو محدودة، وينكر على "أستين" تفسيره القانوني للسيادة وتقريره أن السلطة صاحب السيادة غير مقيدة ولا يمكن تقسيمها أو التخلي عنها، وأن القانون ما هو إلا إرادة صاحب السيادة."³

ثالثاً: دور العولمة ومؤسساتها في التأثير على السيادة الوطنية:

أ. الدور الراهن للعولمة:

يتفاعل العالم مع ظاهرة العولمة بكل مظاهرها من تسهيل حركة الأشخاص و المعلومات والسلع والبضائع بين الدول، وعن أرض بلا حدود، وسوق بلا حدود وثقافة بلا حدود، أي لا وطن ولا أمة ولا دولة من خلال الأقمار الصناعية وشبكات الانترنت والمواصلات، بعد ما عجزت العقائد والنظريات والأفكار عن تحقيق ذلك خلال مسيرة إنسانية طويلة.⁴ عند ذكر مصطلح العولمة (Globalisation = الكونية)، فإن المصطلح يعبر عن تجاوز الحدود الراهنة لدول إلى آفاق أوسع، و تشمل العالم بأسره.⁵

1 - محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص. 447.

2 - عبد الجليل كاظم الوالي، "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 275، جانفي 2001، ص. 58.

3 - محسن أحمد الخضير، العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر الادلولة، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000)، ص. 16.

4 - محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص. 136.

5 - إسماعيل صبري عبد الله، العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، (القاهرة: دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص. 43.

ويرى محمد عابد الجابري أن العولمة ترجمة للكلمة *Mondialisation* الفرنسية، والتي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود غير مراقب، والمحدود هنا هو الدولة القومية أساس التي تتميز بمحدود جغرافية معينة والتي تراقب على مستوى تنقل البضائع والسلع والأشخاص والأموال وحماية حدودها أي عدم التدخل في شؤونها الداخلية سواء السياسية، الاقتصادية، الثقافية، أما اللامحدود المقصود به العالم، فإن الكلمة الفرنسية هي ترجمة لكلمة *Globalisation*، والتي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفيد معنى تعميم الشيء، و توسع دائرته ليشمل الكل.¹

ويرى "إسماعيل صبري عبد الله" أن العولمة هي تداخل الوضع لأمر الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية لدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى الوطن محدد، أو إلى دولة معينة، وهي درجة من درجات تطور النظام الرأسمالي.² ويتبين من خلال التعارف أن العولمة ذات مضمون ديناميكي يشير إلى عملية مستمرة من التحول والتغير، يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كيفية وكمية في مجالات السياسية، الاقتصاد، الاتصال، الثقافة، فإن لها بُعد كوني متزايدة ويمكن استخلاص أربعة عمليات أساسية لعولمة هي:

1. المنافسة بين القوى الكبرى.

2. الابتكار التقني (التكنولوجي).

3. انتشار عولمة الإنتاج.

4. التبادل / التحديث.

ب. تداعيات العولمة على السيادة الوطنية:

إن العولمة تتضمن تعمقا في مستويات التفاعل، أو الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات والتي تشكل المجتمع العالمي وتعمق العمليات الكونية³، وانتشار المعلومات واختراق الحدود بين الدول وزيادة معدلات التشابه بين المجتمعات والمؤسسات، فهذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات وإلى نتائج ايجابية بالنسبة لبعض الآخر، فيمكن القول أن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الأشخاص والمعلومات والسلع بين الدول على نطاق عالمي، وفي هذا الصدد يقرر "جيمس روزنو" تقسيمها إلى ستة فئات: بضائع وخدمات، أفراد، أفكار ومعلومات، نقود و مؤسسات⁴.

1 - السيد يسين، "في مفهوم العولمة"، ورقة قدمت إلى العرب و العولمة : بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة، تحرير أسامة أمين الخولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص. 26.

2 - نفس المرجع، ص. 26.

3 - بركات محمد مراد، " العولمة: ذلك المفهوم المراوغ "، مجلة العربي، الكويت: وزارة الإعلام، ع. 526، سبتمبر 2002، ص. 26-27.

4 - محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص. 151.

وهناك من يرى أن مفهوم العولمة لا يقتصر على هذا المعنى وحده، بل يتصرف إلى تعميم الشيء وتوسيع دائرته، أو بعبارة أخرى أكثر دقة وتحديدًا، تعميم نمط من أنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية تختص بجماعة ما أو أمة على الجميع؛ فقد صدرت أساسًا من الولايات المتحدة الأمريكية وعليه تعني الدعوة إلى تبني النموذج الأمريكي في الاقتصاد، السياسة والثقافة أو ما يصطلح عليه بالأمركة.¹

لقد أدت المتغيرات الدولية إلى تآكل وانحسار وتراجع الدولة القومية على عدة مستويات منها ما يتعلق بالوظائف الاقتصادية وتحديد السياسات الاقتصادية والسيادة على الاقتصاد الوطني (المستوى الاقتصادي)، ونفوذ المؤسسات الاقتصادية أحدث تحولات في المفاهيم المتصلة بها، الأمر الذي جعل بعض الكتابات الصادرة تنبأ، بل تسلم بقرب نهاية واضمحلال الدولة القومية، "كينيش أوماهي" kenichi Ohmae يرى في كتابه : نهاية الدولة القومية أن السلطة المخولة للدولة القومية تنتقل الآن إلى المنظمات الإقليمية.

ويرى "بنيامين باربر Benjamin Barber" في كتابه "الجهاد ضد السوق الكونية"، أن القوى الاقتصادية العالمية تخلق الآن ثقافة عالمية متجانسة التكوين، مما سيجعل الدولة شيئًا زائدًا لا ضرورة له، وحسب "محمد عابد الجابري": إن من لا يملك، لا يراقب، ولا يوجه، وبالفعل فدور الدولة في المراقبة، والتوجيه في المجال الاقتصادي يتقلص في نظام العولمة إلى درجة الصفر.²

ويقول "جون ارشيبالد لانوس Juan Archibaldo Lanus": "إن السوق المالي العالمي الجديد ليس مكانًا يمكن إيجاده على الخريطة، وإنما يمكن إيجاده في المائتين ألف شاشة الكترونية مثبتة في مكاتب موزعة عبر العالم، ومرتبطة فيما بينها".³

أ- الجانب الاقتصادي:

– **النقد الالكتروني:** هو أحد مظاهر اقتصاد عالمي يشيد في الفضاء السيبرنتيكي Cybernétique (عملة البيت كوين BitCoin)، وليس في الفضاء الجغرافي، وي طرح هذا النوع من النقد مشكلات عديدة أمام سيطرة الحكومة المركزية على الاقتصاد، وسلوك الفاعلين الاقتصاديين، كما يجعل الحدود المحيطة بالأسواق القومية، والدول القومية أكثر قابلية لاختراق، أو ربما لا مبرر لها بصورة متزايدة، ففي

¹ - محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص. 155.

² - ستيفن ج. كوبرين، "النقد الالكتروني و نهاية الأسواق العالمية"، ترجمة: عبد الفتاح الصبحي، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع. 86، جانفي/فيفري 1998، ص ص. 54-55.

³ - حازم البلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، (القاهرة: دار الشروق، 1998)، ص. 149.

*النقد الالكتروني: هو عبارة عن وحدات أو عملات رمزية تأخذ شكلًا رقميًا، وتنقل على الشبكات الالكترونية ووحدات القيمة النقدية الرقمية هي الوحدات الأساسية لقيمة النقود الالكترونية، وهي قد تماثل أو لا تماثل وحدات العملة الوطنية.

عالم يصبح فيه النقد الالكتروني الحقيقي واقعا يوميا، سوف يعاد تحديد الدور الأساسي لدولة في اقتصاد السوق الحر، كما سيعاد تعريف مدى لزومية الحدود والجغرافيا بصورة جذرية¹.
إن قيمة العملة اليوم يحددها السوق - بعد العدول عن قاعدة الذهب التي كان معمول بها بعد 1945 "بروتون وودس" ففي عام 1971 خطاب الرئيس الولايات المتحدة الأمريكية "ريتشارد نيكسون" أصبحت العملة الدولار الأمريكي عملة عائمة - والليل من الدول التي ترضى تماما عن القيمة التي يضعها السوق لعملتها، ولكن ليس معنى هذا أن الحكومات لا يمكنها بعد الآن أن تؤثر في قيمة عملاتها في مختلف الأحوال، والظروف، لكن مقدرتها على التأثير بسهولة في تلك القيمة في أسواق العالم آخذة في التراجع.

ومن ناحية أخرى فإن ظهور ما يسمى بالنقد الالكتروني (BitCon)،** والاستعمال الواسع له من شأنه أن يجعل البيانات المتعلقة بالاقتصاد القومي أقل معنى إلى حد كبير، والواقع أن ظهور كل من النقد الالكتروني، والتجارة الالكترونية يثير أسئلة جوهرية حول السوق القومية بوصفها الوحدة الأساسية لحساب في النظام الاقتصادي العالمي.

لقد حولت التقنية المجتمعات إلى مجتمع عالمي حر، من خلال سوق مالي ومعلوماتي دولي قادر على تحويل الأموال، والأفكار إلى أي مكان في العالم خلال ثواني، فرأس المال سيذهب إلى حيث توجد حاجة إليه ويبقى حيث يعامل جيدا وتتوفر الشروط (في حالة عدم توافر الشروط من خلال تلاعب أو التحكم بقيمته أو استعماله أو التضيق بإجراءات وقوانين سينتقل إلى بلد أو منطقة أخرى) الضرورية، وتلعب السوق المالية العالمية الآن دورا محوريا في توفير الحرية للأموال والمعلومات عن المال (البورصة) دون الاستفادة من التدخل الحكومي.

إن السياسات الوطنية التي كانت تلجأ إليها الدول في الماضي (ما يسمى السياسة الحمائية politique protectionniste من خلال الإجراءات التنظيمية ونظام الحصص والحوافز الجمركية) لمجابهة تقلبات الدورة الاقتصادية، لم تعد لها جدوى أمام الانفتاح الاقتصادي الوطني على السوق العالمي - النظام النيو ليبرالي السياسة الحمائية مقابل السياسة الانفتاحية - فقد أدى التقاء الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية نظاما ماليا دوليا تنقرر فيه قيم العملات، ليس بالتلاعب السري لبنوك المركزية التي تتحجم مجموع احتياطاتها بتجارة يوم واحد في أسواق العملات العالمية، بل بعدد لا يعد ولا

¹ - أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة لنشر، 2000)، ص. 211.

** عملة البيت كوين= Bit Coin: هي عملة إلكترونية بشكل كامل تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها، كما أنها تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، لكن يمكن استخدامها كأى عملة أخرى للشراء عبر الإنترنت. على الرابط:

[https://ar.wikipedia.org/wiki/20ساعة:20ساو55د يوم 19سبتمبر2017](https://ar.wikipedia.org/wiki/https://ar.wikipedia.org/wiki/20ساعة:20ساو55د يوم 19سبتمبر2017)

يخصي من الحقائق المتوفرة الآن على الفور بمجرد الجلوس أمام الشاشة التلفزيون أو الأنترنت، وكما نرى نقلا مباشر لاضطرابات والأزمات في بلد معين (أزمة الرهن العقاري 2008)، فتسقط قيمة العملة الوطنية خلال ثواني أو ترتفع، فإن الدولة اليوم لم تعد لها سلطة في إصدار عملتها، وضبط قيمتها والتي ظلت أحد الجوانب التقليدية لسيادة.

إن ثورة المعلومات والاتصالات قد حررت النقود من كل مظهر مادي، إذ تنتقل عبر الحدود من خلال نبضات، أو ومضات لاسلكية، فالنقود لم تعد تنتقل ماديًا في حقائب أو صناديق، وإنما تنتقل عبر الأثير في شكل تلكسات، أو مجرد تغيير في القيود المحاسبية في حسابات البنوك¹.

ففي نفس الوقت تتجه فيه الصناعة إلى العالمية نجد أن إدارة الاقتصاد العالمي يخضع أكثر فأكثر الأحكام، ومؤسسات تجاوز الحدود السياسية الوطنية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك العالمي، وكذلك الدول الصناعية الثماني الكبرى (G8)، أو غيرها من التجمعات المالية، والاقتصادية الدولية، والتي تؤدي دورا أساسيا في تحديد السياسات المالية والاقتصادية الدول².

أصبحت الشركات العالمية* حسب "ريكاردو بتريللا" المركز في تحديد حاكمية الاقتصاد العالمي، فلا تعباً بالدولة القومية، ولا قوانينها، ولا بضوابطها، وإن كانت في ذلك لا تقلل من أهمية تحالفها مع دولها الأصل وتطبيقا لمرجعيتها الوطنية أو توظف في سن القوانين أو تساعد في فتح الأسواق، قد تعجز في دخولها أو تواجهها فيها شركات منافسة من حجمها أو أكثر.

ويقول في هذا الصدد: "إن قرارات الكبرى التي تحول الحاضر، وتخلق المستقبل في تخصيص الموارد التكنولوجية والاقتصادية، والتي تم عدة دول، ومناطق من العالم، أصبحت من صلاحية الشركات العالمية الكبرى... وأن الدول لم تعد تلعب حسب ما يتراءى إلا دورا ثانويا منعزلا مهمشا، بالنسبة لشركات الدول التي أصبحت تابعة لا مسيرة وذلك لتراجع دورها"³.

إن هذه الشركات العالمية الكبرى سواء المتعددة الجنسيات أو العابرة لقومية، لا تعتمد توجهات الدولة بقدر ما تنافسها في تحديد حاضر الاقتصاد العالمي، ورسم معالمه المستقبلية وفي أحسن الأحوال تتحالف معها، تجنباً لما من شأنه أن يصيب الاقتصاد القومي من ضرر محتمل⁴.

¹ - يحيى البحاوي، العملة أية عملة؟، (بيروت: إفريقيا الشرق، 1999)، ص. 49.

² - نفس المرجع، ص. 49.

³ - الشركات العالمية: ما حصل في القرن الثامن عشر، شركات التوابل البريطانية ودخولها إلى الهند.

⁴ - إيان كلارك، العملة أو التفكك، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص. 20.

⁴ - دانيال بروميرغ، التعدد و تحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟، (ترجمة: عمر سعيد الأيوبي)، (بيروت: دار الساقى، 1997)، ص ص 10-11.

وتشكل الشركات العالمية العنصر الأساسي في مفهوم العولمة، والتي هي شركات ضخمة (مجمع = Groupes)، حيث أن قيمة المبيعات السنوية إحداها تتجاوز الناتج المحلي لعدد من الدول، نظراً لحجم استثماراتها المباشرة وغير المباشرة في الكثير من دول العالم فإنها قادرة على الحد من سيادة الدول.

ب- الجانب الجيوسياسي:

تعد حالات تفكيك الدولة القومية من إحدى أبرز سمات القرن الواحد والعشرين، على الرغم من أن الدولة كانت في إحدى المراحل الرئيسية في بناء وتكوين، و أضحت و حدة تحليل أساسية حسب المدرسة الواقعية، و رافق عمليات التفكيك (خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وما صاحب من تفكيك المعسكر الشرقي)، سواء على صعيد المجتمعات أو الأقاليم، إعادة توحيدها بصورة أخرى، وقد شهد القرن العشرين العديد من هذه الحالات.¹

وما حدث في أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة سنة 1991، وإعادة صياغة خارطة سياسية جديدة في أوروبا، من جهة تفكيك جمهورية تشيك سلوفاكيا (دولتين جمهورية التشيك و جمهورية سلوفاكيا)، أما جمهورية يوغسلافيا إلى دويلات (الجبل الأسود، مقدونيا، كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك، صربيا)، انفصال كوسوفو عن جمهورية صربيا، والأزمة الأوكرانية واسترجاع روسيا الفيدرالية لشبه جزيرة القرم (Crimée)، والحركات الانفصالية في أوكرانيا، إسبانيا، بلجيكا، المملكة البريطانية... الخ، وهذا تعدى إلى الاتحاد الأوروبي بعد الاستفتاء البريطاني، للخروج من الاتحاد الأوروبي (Brexit).

أما في القارة الإفريقية فقد شهدت أزمات وتفكيكا لبعض الدول منها: السودان (شمال السودان وجنوب السودان)، و انفصال إريتريا، وغيرها من الأزمات والحروب الأهلية في: ليبيا، لسيراليون، كما شهدت الدول في الشرق الأوسط محاولة إعادة تقسيم المنطقة سيكس بيكوك²، ونشوب لأزمات وعدم الاستقرار (الفوضى الخلاقة) في كل من: سوريا، العراق، اليمن.

أما في القارة الآسيوية كل من: أفغانستان، بورما، الصين، دول القوقاز وروسيا الفيدرالية التي تعاني من حركات الانفصالية التي أصبحت تهدد الوحدة الترابية لهذه الدول، وآياً كانت أسباب ودوافع تفكيك تلك الدول سواء لضعفها، أو التعدد الإثني، العرقي، الديني، فإن إعادة تركيب جغرافيتها تتم وفق لمصالح الاقتصادية لقوى الكبرى، ويعد إنجاز هذه المهمات التفكيك وفقاً لمنظورها التاريخي وتحليلها الموضوعي، أكثر احتمالاً عندما تضم هذه الدول الواحدة (المفككة)، أعراق متعددة أو طوائف دينية خاصة لتوافر هذه المقومات في معظم بلدان الشرق الأوسط (سيكس بيكوك الأولى والثانية)، ثم إعطاء أجزائها السمات الرئيسية لمفهوم الدولة من دون متضمناتها الحقيقية، وبذلك معظم الدول لم تعرف السيادة سواء الداخلية أو الخارجية، فكان إعادة تشكيل البلدان وفق المتطلبات توسع النظام الاقتصادي الرأسمالي، ولا

¹ - روجر أوين، الدولة والسلطة في الشرق الأوسط، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004)، ص. 51.

تنفي هذه التغيرات الكبرى وجود أوضاع تفكيك أخرى في مناطق مختلفة من العالم، وإعادة تكوينها بصورة اندماجية مغايرة وفقا لمشروع الشرق الأوسط الكبير و أخرى غيرها، و تستهدف القوى الساعية إلى التفكيك، سواء من خلال العنف (احتلال العراق، أفغانستان وسوريا) في محاولة إلى نقل الصراع القائم بين فلسفة النظامين المتضادين إلى تناقضات وصراع داخل النظام القومي الواحد، فإحياء الهويات العرقية يعجل بزوال الدولة القومية باتجاه سيادة كيانات الإثنية المتعددة، وغالبا لا يدور الصراع بين القوى الإثنية حول خلافات حضارية، أو رؤى الحداثية، بقدر ما يكون باتجاه الاستئثار بسلطة الدولة.¹

وقد ساعد ذلك على تراجع الدولة القومية من خلال إضعافها، فقدانها نفوذها على صعيد السياسة الدولية وهو ما أدى بالدولة إلى عدم قيامها بعدة وظائف، وإفساح المجال أمام حوافز فاعلة باتجاه الاقتصاد الرأسمالي نحو قوى السوق، و أدى تدويل الأسواق وعالميتها من الناحية الاقتصادية الى تراجع دور الدولة القومية أو إعادة توجيه هذا الدور نحو المساهمة في تراكم رأس المال في الاقتصاديات المتقدمة.²

خاتمة:

يفترض وفقا لمبدأ السيادة الوطنية للدول أن يظل دائم ومستمر لا يتغير طالما بقيت تلك الدولة، إلا أن صورتها وحقيقتها والمسؤوليات التي تنهض بها تتغير مع الزمن أو يعاد توزيعها، لا تعني التطورات الحادثة الآن نهاية مفهوم السيادة، ولكن تعني أن السيادة قد تغير مفهومها وتم إعادة توزيعها، فقبل الثورة الفرنسية كانت السيادة ملكا للأباطرة والملوك ثم انتزعها الثوار ومنحوها للشعب، وصاحب ذلك موجة عارمة من استغلال الشعوب اعتدادها بنفسها، أما التطورات العالمية الحالية فقد أدت إلى تدويل السيادة وتوسيع نطاقها بحيث لم تعد خاصة بالشعب والدولة وحدها ولكن يشارك فيها المجتمع الدولي ممثلا فيا لقوى المتحكمة به.

أما ما يشار إليه في الفقه القانوني عادة بمبدأ المساواة في السيادة أو مبدأ المساواة بين الدول المستقلة ذات السيادة، إنما هو مبدأ نظري ويكاد يكون العمل في الغالب والواقع على غير ذلك ومؤدى ذلك أن السيادة ترتبط ارتباطا وثيقا من حيث طبيعتها ومدى اتساعا وضيق نطاق تطبيقها بقدرات الدولة وإمكاناتها الذاتية، أي أنا لقوة - باختصار - شرط من شروط ممارسة السيادة والحفاظ عليها، وهو ما يثير في النهاية قضية العدالة الدولية على كافة الأصعدة.

1 - محمد حيدر، الدولة المستباحة: من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافية، (بيروت: رياض الرس لكتب النشر، 2004)، ص. 86.

2 - نوارى أحلام، "تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر: جامعة سعيدة، ع. 4، 2011، ص. 34.

وبصفة عامة يمكن القول بأن ظاهرة العولمة قد نأت بالعلاقات الدولية عن صورة النسق الدولي التقليدية القائمة على جمع من دول ذات سيادة، وقد تباينت آراء المحللين في هذا الصدد، إذ يرى بعض الكتاب أن العالم يشهد حالياً ما يمكن أن يسمى بأفول السيادة.

يرى البعض الآخر أن النسق العالمي انتقل بالفعل إلى ما بعد السيادة فيرى كل من Clark، و williams ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة بهدف تقديم تعريف جديد له أو تحديد مضمون معاصر لهذا المفهوم يكون أكثر واقعية وأكثر تناسبا مع السياق التاريخي المعاصر، وهم يشيرون في هذا الصدد إلى آراء بعض الكتاب الداعين إلى صورة جديدة للسيادة من ذلك مثلاً: السيادة المشتركة، أو المقيدة، السيادة الجزئية.

قائمة المصادر و المراجع:

- 1 - البيلوي، حازم ، دور الدولة في الاقتصاد، (القاهرة: دار الشروق، 1998).
- 2 - الجابري، محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
- 3 - الخضرين محسن أحمد، العولمة: مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000).
- 4 - الرشدي، أحمد، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، (القاهرة: سلسلة الحوار العلمي قسم العلوم السياسية، 1994).
- 5 - الشاوي، منذر، فلسفة الدولة ، (بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع، ط.2، 2013).
- 6 - الشيباني، الصديق ، أزمة الديمقراطية المعاصرة، (القاهرة: طبع بمطابع الشروق، (د.س.ن)).
- 7 - العابد، حسن عبد الله ، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، (الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009).
- 8 - الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج.2، ط.2، 1991).
- 9 - اليحياوي، يحيى، العولمة أية عولمة ؟، (بيروت: إفريقيا الشرق، 1999).
- 10- دانيال، بروميرغ، التعدد و تحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟، (ترجمة: عمر سعيد الأيوبي)، (بيروت: دار الساقى، 1997).
- 11- روجر، أوين، الدولة والسلطة في الشرق الأوسط، (ترجمة: عبد الوهاب غلوب)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي لترجمة، 2004).
- 12- حشيش، أحمد ، العلاقات الاقتصادية الدولية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة لنشر، 2000).

- 13- حيدر، محمد ، الدولة المستباحة: من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافية، (بيروت: رياض الرس للكتب والنشر، 2004).
- 14- عبد الله، إسماعيل صبري، العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، (القاهرة: دار جهاد لطباعة والنشر والتوزيع، 1999).
- 15- عبد الله، عبد الغني بسيوني، النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي)، (الإسكندرية: منشأة الإسكندرية، 1991).
- 16- عباس عبد الهادي، السيادة، (دمشق: دار الحصار لنشر والتوزيع، 1994).
- 17- كلارك، أيان، العولمة والتفكك ، (أبو ظبي: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).
- 18- مهنا محمد نصر، في نظرية الدولة والنظم السياسية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999).
- 19- نصر محمد عبد المعز، في النظريات والنظم السياسية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981).
- 20- يسين، السيد، "في مفهوم العولمة"، ورقة قدمت الى العرب و العولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة ، تحرير أسامة أمين الخولي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- 21 - كوبرين. ج، ستيفن، "النقد الالكتروني ونهاية الأسواق العالمية"، (ترجمة: عبد الفتاح الصبحي)، مجلة الثقافة العالمية، ع. 86، الكويت: المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب، جانفي/فيفري، 1998.
- 22 - مراد بركات محمد، "العولمة : ذلك المفهوم المراوغ"، مجلة العربي، ع. 526، الكويت: وزارة الإعلام، سبتمبر، 2002.
- 23 - نواري، أحلام، "تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع. 4، جامعة سعيدة، الجزائر، 2011 .
- 24 - عبد الجليل، كاظم الوالي، "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض"، مجلة المستقبل العربي، ع. 275، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي، 2001.